

سايح يؤكد:

## إستهلاك المخدرات في وسط الشباب يبعث على القلق



أكد المدير العام للمعهد الوطني لمكافحة المخدرات والإدمان عليها السيد عبد المالك سايح أن استهلاك المخدرات في وسط الشباب يبعث على القلق.

## مخدرات

## حجز أزيد من 15 طن من كميات راتنج القنب خلال السداسي الأول

تم حجز أزيد من 15 طن من كميات راتنج القنب خلال السداسي الأول من السنة الجارية حسبما علم من الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها.

قضية منها لا سيما 2508 قضية تخص حيازة واستهلاك راتنج القنب والأفيون و 116 قضية متعلقة بحيازة واستهلاك الموترات العقلية هذا الى جانب 18 قضية متعلقة بزراعة القنب والأفيون. على صعيد آخر، وبخصوص الأشخاص المتورطين فقد توصلت التحريات التي قامت بها المصالح المعنية في هذا الإطار الى توقيف 5641 شخصا ومن بين 5641 شخص متورط، تم توقيفه من طرف المصالح المعنية تم تسجيل 1664 مهريا و 3505 مستهلكا لراتنج القنب والأفيون وكذا 266 مهريا و 123 مستهلكا للموترات العقلية الى جانب 5 مهريين و 6 مستهلكين للكوكايين علاوة على 48 مزارعا للقنب والأفيون. ومن بين هؤلاء المتورطين تم حسب ذات الحصيلة. احصاء 52 أجنبيا من بينهم 15 شخصا من مالي و 11 آخر من نيجيريا و 6 اشخاص من المغرب و 4 أشخاص من النيجر الى جانب 3 أشخاص من الكاميرون وشخصا واحدا من تونس وواحد من الساحل العاج وكذا شخصا واحدا من فرنسا و 5 أشخاص آخرون لم تحدد جنسياتهم وأما بالنسبة للأشخاص المتورطين والمتواجدين قيد البحث فيصل عددهم الى 189 شخصا.

وأوضح المدير العام للديوان السيد عبد المالك سايح أن كميات راتنج القنب المحجوزة بلغت 15443,615 كلغ وكذا 500 غ من حشيش القنب و 9278 نبتة من شجيرات القنب حسب حصيلة السداسي الأول من سنة 2008 لمصالح مكافحة المتعلقة بالكميات المحجوزة من المخدرات والموترات العقلية على المستوى الوطني. وأبرزت نفس الحصيلة أنه تم أيضا حجز 54678 قرصا من الموترات العقلية وحجز 982 كبسولة و 280 مل و 57 قارورة من مختلف سوائل الموترات ومن جهة أخرى عالجت مصالح مكافحة الثلاث الدرك الوطني والمديرية العامة للأمن الوطني والجمارك حسب حصيلة الثلاثي الأول من هذه السنة حوالي 3720 قضية منها 1073 قضية متصلة بالتهريب والاتجار غير المشروع بالمخدرات و 897 قضية خاصة بتهريب راتنج القنب والأفيون. وتخص القضايا المعالجة المسجلة أيضا في نفس الفترة 170 قضية متعلقة بالتهريب والاتجار بالموترات العقلية و 3 قضايا متعلقة بالاتجار في الكوكايين و 2 قضيتين متعلقتين بالاتجار في الهيروين وقضية واحدة تتعلق بتهريب الكراك. وقد بلغ عدد القضايا المتعلقة بحيازة واستهلاك المخدرات 2629

وأوضح السيد سايح أن "استهلاك المخدرات انتشر بطريقة تبعث على القلق لا سيما في وسط الشباب بالجزائر مما يستدعي تعبئة الجميع لمكافحة هذه الآفة مضيفا أن حجز خلال السداسي الأول لأكثر من 15 طنا من القنب الهندي يبرز مدى انتشار هذه الآفة القاتلة.

واعتبر أن هذا الوضع سيكون له لا محالة تأثير سلبي على الاقتصاد الوطني

و التنمية الاجتماعية واستطرد المسؤول قائلا "إن لم نقض على هذه الظاهرة فسكون لدينا عن قريب شباب مريض سيؤثر سلبا على التنمية الاجتماعية الاقتصادية للبلد" وفيما يتعلق بتفشي هذه الآفة في وسط الإناث أوضح السيد سايح أنه تم تسجيل نسبة تتراوح بين 4 و 5 بالمائة لاسيما لدى الجامعيات وطالبات المستوى الثانوي.

وأشار في هذا الصدد إلى أنه سيتم تنظيم عن قريب بالجزائر ملتقى وطني حول الانعكاسات السلبية للمخدرات على التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وسيشترك في هذا الملتقى الذي يبادر به الديوان الوطني لمكافحة المخدرات

والإدمان عليها ممثلون عن عدة هيئات متخصصة لاسيما في مجال منع هذه الآفة والعلاج لفائدة المدمنين فضلا عن مختصون في علم الاجتماع وعلم النفس وخبراء.

من جهة أخرى، أشار المدير العام للمعهد الوطني لمكافحة المخدرات والإدمان

عليها إلى أن زراعة القنب الهندي ظهرت في الجزائر من خلال إنتاج هذه المادة ببعض الولايات على غرار أدرار حيث اكتشفت حقول مزروعة بالأفيون.

## الشروع في تحقيق وطني حول الإدمان على المخدرات ابتداء من أفريل 2009

ويخص التحقيق فئات الأعمار من 12 إلى 15 سنة ومن 15 إلى 20 سنة ومن 20 إلى 40 سنة إلى جانب فئة الأكثر من 40 سنة على أساس استجابات فردية. وأشار السيد سايح إلى أن هذا التحقيق سيقوده خبراء ومحققون مختصون في الميدان بطلب من الديوان الوطني لمكافحة المخدرات والإدمان على المخدرات موضعا أن التحقيق سيفضي إلى إنشاء خريطة تمكن انتشار الظاهرة وتحدد أنواع المخدرات المستهلكة وفئات المستهلكين وأكد ذات المسؤول أن العملية تهدف إلى تحديد مدى انتشار آفة استهلاك المخدرات لاسيما في الأوساط المدرسية والجامعية.

أعلن الديوان الوطني لمكافحة المخدرات والإدمان عن الشروع في تحقيق وطني ابتداء من أفريل 2009 للوقوف على مدى استفحال الظاهرة وإعداد سياسة وطنية شاملة لمكافحتها.

وأوضح المدير العام للديوان السيد عبد المالك سايح أنه سيتم الشروع

في هذا التحقيق الوطني الذي خصص له غلاف مالي قدره لعشرون مليون دينار ابتداء من أفريل 2009. وقال أن هذا التحقيق سيخص عينة مكونة من 20 ألف أسرة من مختلف فئات المجتمع من أجل الخلوص إلى نظرة شاملة وعميقة حول مدى استفحال الظاهرة.